

تحاليل جسور

الفهرس		التقديم
ص.1	التقديم	دخلت تونس مع الثورة في عملية انتقال سياسي وهي تعيش بذلك و بدون أدنى شك مرحلة مفصلية من وجودها. وليست هي البلد الوحيد الذي يعيش تجربة كهذه والتي نعرف أنها فترة هشاشة كبيرة و في نفس الوقت فترة آمال كبيرة.
ص.1	فيروس كوفيد 19: أزمة تفاقم من تحديات البلاد لكنها للمفارقة تمنح الكثير من الفرص	تخبرنا هذه التجارب الماضية أن انتقالا يدار بإحكام يمكن أن يؤدي إلى قفزة نوعية على كل المستويات (اقتصادي..اجتماعي..و ثقافي) وعلى العكس فإن الانتقال حين يدار بطريقة سيئة يمكن أن يؤدي إلى يأس الرأي العام مما يمكن أن يغذي انحرافا شعوبيا أو يثير عودة الاستبداد. إلا أن تونس تمرّ بمرحلة ترنح خطيرة ومستمرة فهي لا تتقدم بما فيه الكفاية مقارنة بطموحاتها وإمكاناتها. فالبلاد لم تتمكن بعد من التخلص من النماذج القديمة سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو على المستوى السياسي والحوكمة.
		ويوسع هذا الانسداد الفجوة الاجتماعية ويؤجج

فيروس كوفيد 19: أزمة تفاقم من تحديات البلاد لكنها للمفارقة تمنح الكثير من الفرص

فمن ناحية اولى يشير تطور الوضع في العالم الى ما يلي:
 -لا يوجد حاليا دولة في العالم لديها معلومات كاملة وموثوقة عن الفيروس وعن تطوره المستقبلي،
 - الأكيد هو أن هذه الأزمة ستستغرق وقتا طويلا، كما أنّ سيناريو تطورها في شكل موجات متتابعة لم يعد مستبعدا،
 - تتواصل الجهود لإيجاد لقاح أو علاج للمرض، لكنّ تنويعها لن يكون على المدى القصير،
 - يظل الحجر الصحي إلى حدّ الآن، أفضل سياسة تم تبنيها لكبح سرعة تفشي المرض ومحاصرة رقعة انتشاره،
 من ناحية ثانية، تشير العديد من العناصر الأخرى إلى أنّ لمزور الوقت تأثيرات ضارة عديدة:
 - فالحجر الصحي هو بطبيعته سلوك غير اجتماعي خاصة عندما يتم استخدامه على نطاق المجموعات و المدن و الدول و البشرية. ففي العديد من البلدان بدأت تظهر على السكان علامات الكلال من خلال بعض السلوكيات الفردية التي يمكن أن تتطور إلى تصرفات جماعية يصعب احتواؤها أو السيطرة عليها.

بعيدا عن المآسي التي سنؤثر في العديد من العائلات والتي ستسبب في خسائر بشرية لا يمكن تعويضها، فإنّه يجب على المجتمع نجدة كل الأشخاص الذين يعانون من المرض المتسبب فيه فيروس كوفيد 19(في حدود قدراته ولكن قبل كل شيء دون تمييز اجتماعي أو جهوي أو عمري).
 الوضع الاجتماعي متوتر للغاية لكن عدم تسوية الرهانات المجتمعية إلى حدّ الآن يضاعف من وقع الآثار الوخيمة الناجمة عن الشكوك التي يمكن أن تنشأ بخصوص احتمال وجود «معايير مزدوجة» في معاملة التونسيين بما يمكن أن يدفع البلاد نحو منطقة أكثر ضبابية.
 على السلطات العمومية أن تضع الأدوات الكفيلة بضمان تواصل جيد لتجنب تسرب الشك لدى المواطن البسيط بشأن حياد الدولة في علاج جميع المرضى دون تمييز.
 مرّ أسبوعان منذ بدء تركيز إجراءات استثنائية لكبح انتشار فيروس كورونا في بلادنا. نجحت هذه الإجراءات بالتأكيد في إبطاء معدل انتشار المرض، لكن جميع المؤشرات تظهر أن النصر لن يكون في الأمد القريب سواء في بلادنا أو في بقية بلدان العالم.
 في الواقع، تمكن متابعة الوضع الحالي من إبداء الملاحظتين التاليتين:

تجاهلها. يجب أن تخطط هذه السياسات الجديدة لاستعادة محسوبة للنشاط في قطاعات معينة تعتبر ذات أولوية.

يجب أن يأخذ تحديد الأولويات في الاعتبار القيود التي تؤثر في المجتمع و في الدولة وكذلك الأفاق الحقيقية لإنقاذ هذه القطاعات التي تعتبر قطاعات رئيسية لنجاح سياسة الحجر الصحي (أولوية الزراعة والصناعات المرتبطة بها، الصحة، النظافة، التعليم، الأمن توزيع المواد الحياتية...).

من ناحية أخرى، من الضروري أن يتم البدء في تنفيذ سيناريوهات حجر صحي بديلة وجديدة تكون أكثر ملاءمة للواقع الاقتصادي والاجتماعي والمجتمعي و الثقافي لبلدنا.

إن الحشود المتكونة من الأشخاص الأكثر حرمانا والتي تتدافع أمام متاجر البقالة والإدارات دون قلق بشأن مخاطر العدوى، هي علامة لا ينبغي الاستخفاف بها في بلد يعاني فيه أربعون في المائة من القوى العاملة بصفة عامة وخاصة من أولئك العاملين في القطاع غير الرسمي من الهشاشة. فهذه التحركات يمكن أن تتطور نحو أعمال جماعية عنيفة تعبر عن سخط وتفاقم يأس "تونس الثانية" المهملة.

في مواجهة مثل هذه الحالات، تغدو سياسة الحجر الموجهة حلا مثيرا للاهتمام يتعين دراسته والتعمق فيه في أقرب وقت ممكن. وغني عن القول أن من بين العوامل الرئيسية للنجاح في هذه المرحلة الحاسمة أولا وقبل كل شيء الحاجة الى تواصل سياسي موثوق ومرافقة بيداغوجية للسكان.

علاوة على ذلك، تتيح لنا المقاربة الاستراتيجية إعادة التفكير في الأزمة كفرصة لبدء إصلاح حقيقي للمنظومات المعطلة التي لا تتكيف مع التحديات التي نواجهها.

في هذا السياق، يجب اتخاذ خيارات مهمة ومبتكرة من الناحية الاقتصادية. هي خيارات سياسية لكن يجب بالضرورة أن يشارك في اعتمادها أصحاب المصلحة الاقتصادية والاجتماعية (الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري...).

لقد حان الوقت لإعطاء دفعة معتبرة للأحورية من خلال تقوية صلاحيات ممثلي الدولة في المناطق المختلفة (ولايات معتمديات، إدارات جهوية...) بهدف خلق تظافر حقيقي بين سياسات الدولة وسياسات الجماعات المحلية.

إن المراكز القوية مثل تلك التي بدأت تتشكل اليوم ضارة للغاية لأنها إقصائية، ثقيلة، بطيئة وغير فعالة وبالتالي لن تنتج أية ثمار. فإدارة البلاد هي مسألة تخص الجميع والتنسيق لخلق تظافر الجهود هو مفتاح النجاح. يجب توسيع دائرة تظافر الجهود لتشمل المجتمع المدني من خلال دعم اندفاع الإبداع والتطوع بين مكوناته المختلفة دون السعي الى إخضاعها. في نفس السياق، من المهم إحياء فكرة التضامن الوطني وإعادة إطلاقها من أجل توفير الحد الأدنى من الكفاف لأكثر الفئات حرمانا. إن مشاركة هائلة ومخلصة للسكان لا تضمنها حصرياً الأدوات والإجراءات التي تضعها الدولة، بل استعادة الثقة في الدولة وفي مؤسساتها. ويتطلب ذلك من السياسيين إظهار سلوك مسؤول ومثالي يتسم بالتفاني والإيثار وخال من كل أنواع الاستغلال أو الانتهازية. علاوة على ذلك، فإن الحوكمة الرشيدة للإجراءات المعتمدة هي ضمان للنجاح. و في هذا الإطار، يمثل التعاون بين الدولة و الجماعات المحلية ومكونات المجتمع المدني عنصرا أساسيا.

- سيكون لتوسع اعتماد الدول للسياسات الحمائية والانكفائية تداعيات سلبية للغاية خاصة على الاقتصاديات المنفتحة مثل اقتصادنا وسيستبب ذلك في ظهور صعوبات كبيرة بالنسبة لقطاعات هامة من الاقتصاد كالسياحة والنقل الدولي وغيرهما)

- لا يتقاسم كل السكان نفس مستويات الإدراك والتقبل حيال الحجر الذي يقوم على اعتبارات صحية تهدف إلى الحماية من المرض وضمن البقاء. فلا يمكن إنكار أن العوز والحاجة تحتلان مكانة خاصة في سلم الأولويات بالنسبة للفقراء وأولئك الذين يعيشون في وضعية هشة. لذلك تكون هذه الفئات امام خيار صعب يمكن أن يصل في حده الأقصى إلى الاختيار بين الموت بسبب المرض أو الموت جوعا. كما يمكن أن تتطور السلوكيات الفردية التي نشاهدها من قبل هؤلاء والمتسمة بالإهمال تجاه المخاطر الصحية إلى سلوك جماعي عنيف وغير متوقع لأنه مدفوع بغريزة البقاء ومواجهة الاحتياج.

- إن الوسائل والإمكانات المتاحة لكل بلد تظل معرضة للضوب. فتباطؤ النشاط الاقتصادي سيؤدي إلى تناقص وشح المواد الغذائية وستنفذ الموارد المالية لاسيما بعد توقف قطاعات كاملة من الاقتصاد عن النشاط الذي كان يمثل مصدر الدخل والضرائب، كما لن يتم دفع الضرائب والرسوم.

في تونس، كما في أي مكان آخر، كشفت الأزمة و بقسوة وفضاضة الوضع الحقيقي لجميع منظوماتنا الفرعية (الصحة و التعليم و الإدارة و الخدمات اللوجستية...)، فبينت ضعفها وعدم تناسبها مع حجم وقوة التحديات التي نواجهها. وينطبق الشيء نفسه على مكامن الثقة و الصبر و القدرة على التحمل لدى السكان.

إن تفاقم هذه التحديات و ضرورة إنهاء الازمة يتطلب اعتماد مقاربة استراتيجية.

يجب أن تحافظ هذه المقاربة على مسارها الصحيح المتمحور حول الحاجة إلى الشروع في إصلاحات هيكلية تغير البلاد وتضعها في ديناميكية إيجابية وذلك في ظل إكراهات إدارة أزمة كورونا. لذلك يجب التتويه أن اعتماد إستراتيجية تعكس المعادلة من خلال خوض المعركة ضد كورونا كعنصر مهيكّل تحت الاكراه في إدارة القضايا الاقتصادية والاجتماعية وغيرها سيكون خطأ قاتلا.

لقد خسرت بلادنا (مثل بلدان أخرى) عقودا قبل الثورة وبعدها بسبب هذه المقاربة غير الملائمة التي اعتبرت أن هذا الطلب الملح لتغيير البلاد هو مجرد واحد من الإكراهات التي تعترض العنصر المهيكّل المتمثل وقتها في مواجهة عدو آخر هو الإرهاب. والنتيجة معروضة أمامنا: تفاقم التفاوت الاجتماعي الذي يهدد استقرار البلاد ويؤخر التنمية الاقتصادية.

إن الاختلالات والريبة وعدم الاستقرار في النظام الدولي السياسي والاقتصادي تدفعا الى توقع تسارع التهديدات بجميع أنواعها الصحية والجيوسياسية والأمنية. من ثمة سيكون من الخطر تأجيل الالتزام بتغيير البلاد على أمل إنهاء هذا التهديد أو ذاك.

في هذا السياق، لا ينبغي اعتبار أن الحجر الصحي الشامل هو الحل الوحيد المتاح أمامنا في مواجهة انتشار المخاطر الصحية. بل يجب أن ينظر إليه على أنه تدبير قصير المدى في إطار مخطط شامل يفضي إلى مخرج ويأخذ في الاعتبار جميع أبعاد الأزمة والمخاطر التي تتحملها على أساس الخصائص الوطنية وتطور الوضع في البلاد.

و يتطلب هذا من صنّاع القرار تبني سياسات جديدة تعكس هذه الرؤية الإستراتيجية والتعبير عن تجاوز التركيز على المخاطر الصحية دون

إنّ هذه الأزمة هي اللحظة المناسبة لانزلاق جزئي ومتدرّج نحو أنظمة العمل عن بعد بهدف إدارة أمثل للكلفة وللوقت وللتقليل من مصاريف النقل والمصاريف الإدارية وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نستعدّ للمخاطر الناتجة عن سياسات الانكماش الاقتصادي المحتملة من شركائنا الاقتصاديين الرئيسيين. فمن المحتمل أنّ إدارة عواقب مثل هذه السياسات على نسيجنا الاقتصادي والاجتماعي، زيادة على أزمة كورونا، ستستهلك جميع الطاقات والموارد المالية للبلاد. لذلك فإنّه من الوجيه أن يتّم من الآن استباق هذه السيناريوهات ووضع السياسات المناسبة لإدارة هذه الوضعيّة والحدّ من آثارها السليبيّة. في نفس الوقت من المفيد البدء في تصميم التّدريج نحو نموذج نموّ جديد يناسب منوال تنمية جديد.

أخيرا، يجب أن توجّه هذه التطورات سيناريوهات إعادة التموقع الاقتصادي لبلادنا. والحقيقة أن هذه الأزمة هي فرصة لتعزير وإعادة تشكيل علاقاتنا مع البلدان الأخرى، لاسيما البلدان المغاربيّة وخاصة الجزائر وليبيا.